ظواهر مقومات التنمية في اليمن

جمال عبدالرحمن الحضرمي

■ تأتي لحظات للمرء تتطلب منه التأمل والتفكير فيما يدور من حوله من متغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية، هذه المتغيرات جعلت قيماً كانت بالامس مهمة وضرورية قيماً هامشية وفلسفية لامعنى لها ومن تكريس لعادات بالامس تعد حالة نادرة اليوم، وكل هذه المتغيرات بفضل انتشار افكار وفلسفات مختلفة في وسائل الاعلام اليوم قادرة على تغيير المفاهيم والتاثير على سلوك المجتمع.. ومن هذا المنطلق المسلّم به في الحياة العامة للشعوب نود التوقف عند مجتمعنا اليمني الذي اصبحت متغيرات الحياة شديدة التاثير عليه في العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولكن هذه المتغيرات لاتبدو في ظاهرها انها ايجابية وانما تتعلق بجوانب مظهرية وشكلية قد تؤثر على سلوك المجتمع وعلى فهمه لما يدور من حوله من المتغيرات السريعة.

ولذا لابد من التوقف إزاء بعض هذه الظواهر التي ادت الى تغيرات في سلوك المجتمع اليمني أبرزها :

– ظاهرة ارتفاع الاسعار.. والبطالة وعمل الاطفال.. وحمل السلاح، والتباهي بذلك مع المرافقين.. وغيرها من الظواهر السلبية...ان جملة هذه الظواهر الاجتماعية والاقتصادية هي ناجمة عن خلل كبير في بنية المجتمع وارتباط ذلك بعوامل محلية وخارجية كلها تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر في وجود هذه الظواهر التي يتطلب الوقوف عندها ومعالجتها كلاً على حدة في اطر علمية وفق خطة اقتصادية واجتماعية شاملة.. هذا المبدأ التخطيطي الذي تغيرت وظيفته وآلية تنفيذه مع تغير مفاهيم التخطيط في المجتمع الرأسمالي وبمساعدة ومساندة البنك الدولي الذي عمل على تفكيك هذه المفاهيم واجبار الدول النامية والخارجة من الكتلة الاشتراكية على تنفيذ مفاهيم جديدة توضع وفقاً لأهداف بدأت بالخصخصة وانتهت بالاشراف المباشر من البنك الدولي والممولين على سير برامج التنمية في البلدان النامية ووضع برامج يراها البنك مناسبة لتنفيذ اهدافه وخططه.

وهنا لابد من الوقوف أمام عوائق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي افرزت تلك الظواهر السلبية في المجتمع اليمني وتجلت في ممارسات الافراد والجماعات أياً كان شكلها او طبيعتها فاصبحت هذه الظواهر الاجتماعية محل تفاخر لدى البعض واستنكار لدى البعض الآخر، وعليه فإن ضرورة ان يتوقف الباحثون والكتاب عند هذه الظواهر والبحث بشكل اكثر دقة وتفصيلاً لمعرفة اسبابها ومكوناتها وآليات المعالجة المناسبة لها، يرفع من دور هؤلاء الكتاب والباحثين ويجعلهم مرتبطين بقضايا المجتمع ومشاكله.

إنها دعوة للجميع وطريق للمساهمة الفاعلة في التعرف على عوائق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن.. فهل من مجيب لهذه الدعوة؟ والله من وراء القصد.

الاستثمار.. إشراف رئاسي

ثامر عبدالله العلصمي

■ حينما أكد الرئيس علي عبدالله صالح عند زيارته لدولة الامارات العربية المتحدة ان الاستثمار بحاجة الى عقول نيرة بعيداً عن البيروقراطية الادارية المتمصلحة.. فإن ذلك علامة ايجابية وصحية ودليل على حيوية فخامة الرئيس وحرصه على المزيد من تحسين الأوضاع والقضاء على كل المقومات والسلبيات التي تعترض مسار تطور الاستثمار.

الرئيس باطلاعه على نهضة دولة الامارات في الجانب الاستثماري كُشف له المستور من الاخطاء التي تعيق التنمية الاستثمارية في بلادنا ونبهته الى ما ينبغي أن يقوم به تجاه تحسين البيئة الاستثمارية.. بعيداً عن الصمت عن تلك البيروقراطية التي تدفع الى تراكم الاخطاء.. لقناعة فخامته بان مثل هذه النهضة التي شهدتها دولة الامارات هي نتاج العقل البشري المتفتح والاداري الناجح.

الخلل الاداري موجود على الساحة الاستثمارية، والحديث عنه بقصد اجتثاثه يختلف عن الحديث عنه كعطاء لمصالح نفعية واغراض انانية تخص هذا المدير او ذاك.. وكانه قدر مكتوب غير قابل للاصلاح والتغيير.. وفي أوضاع يقال انها ذات علاقة بمستقبل البلد..

ويبدو ان ذلك الحلم لم يعد بعيداً لتاسيس هيكل اداري استثماري جديد ذي قدرات معينة وبإشراف فخامة الرئيس.. لأن تحسين الادارة ورفدها بالعقل البشري المتفتح سيظل هو الوسيلة الممكنة ومحور الارتكاز للنهضة الاستثمارية للبلاد.. وبذلك ستختفي الاخطاء وستختفي معها البيروقراطية المفرطة وكل الأسباب المعيقة لبناء الوطن.

وبكل تأكيد فإن احلال الكفاءات الادارية المتفتحة والناجحة لادارة عملية الاستثمار هو من سيدلنا على نقطة البداية الصحيحة التي يمكن ان ننشد على قاعدتها.. وعلى النحو الذي نضمن من خلاله امتلاك ناصية التطور والتقدم ومواكبة روح العصر واقامة اسس النهضة الكبرى التي تستجيب لتطلعات الشعب والأجيال الصاعدة.

ويمكن ايجاز هذا المشهد في ان فخامة الرئيس مشرف شخصياً على الاستثمار الى درجة يتعذر معها تأجيل الاستحقاقات النهضوية التي تلزم التعاطي مع التحولات الجديدة بسياقاتها التي يتداخل فيها الشأن السياسي بالاقتصادي والامني بالاجتماعي.. وهو ما يؤكد عليه فخامته دوماً سواء في الداخل او الخارج حيث اصبح شغله الشاغل الذي يؤمل عليه لنهضة البلاد.

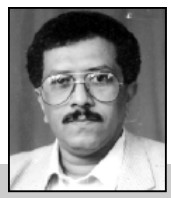

■ إن إثارة موضوع الآثار اليمنية يفتح أمامنا زوايا متعددة للنظر، تختلف وتتعدد باختلاف القضايا التي تحملها هذه النقوش والتماثيل والنصب وبقايا الأواني والعملات والأسلحة وغيرها من الآثار التي تمتلئ بها المتاحف، أو تلك الكنوز العظيمة التي مازالت مختفية تحت الأرض في مناطق عدة من اليمن.

هذه الزوايا تتنوع وتتعدد بتعدد اتجاهات النظر، فالمسألة الآثارية لاتتعلق بعمليات البحث والتنقيب وحسب، وهي لاتنتمي للتاريخ القديم ولاتكتشف أسراره فقط، إنها مسألة في صلب الحاضر وفي صميم اهتماماتنا الراهنة، وهي جزء من التحديات التي تواجهنا.

هشام علي بن علي

الآثار والثقافة الوطنية

مسالة الآثار تتعلق بالسياسة والهوية الوطنية، كما أنها تفتح أمامنا اتجاهاً للتفكير في الهوية السردية، بالمعنى الذي يجعلنا نقصّ هذه الهوية خلال مراحل تاريخنا، منذ أزمان قديمة.. الآثار تتعلق أيضاً بالتجارة والتهريب، بقضايا العولمة الراهنة مثل القرصنة والاستنساخ، وما يتم قرصنته واستنساخه في هذه الحالة ليس برنامجاً الكترونياً أو شريطاً مدمجاً، بل قطعاً أثرية تحمل في نقوشها وخطوطها شفرة تاريخنا ومعالم هندستنا الوراثية التي خطها الإنسان ليعلن وجوده على هذه الأرض ويؤكد انتماءه لها.. لقد حفر حروفه على الصخور، وكتب توقيعه على تماثيل الرخام التي قدمها للآلهة، قام بخربشات وخطوط داخل الكهوف ليسجل عملية صيد أو قنص، نقش على ألواح حجرية رسوماً لرجال يعزفون بآلات موسيقية ونساء يرقصن.. كتب عند بوابات المعابد وقائع وأحداثاً تؤرخ لوجوده.. كما نقش على مسلاّت هائلة القوانين المنظمة للتجارة والحياة.

بعبارة أخرى كان الإنسان اليمني القديم، وهو يبني تلك الحضارات الكبرى، وينشئ السدود ويعمر المدن، يحرص على الكتابة ينقش ويسجل كل ما يحدث في ذلك الحين.. كان حريصاً على تسجيل اسمه في كتاب التاريخ، ليخلد آثاره وحضارته، ليس بمستغرب ان تكون معظم النقوش اليمنية تحمل اسم الكاتب، الشخص الذي قام بالنقش، كما تحمل اسم صاحب التمثال أو النصب الذي قدم التمثال قرباناً للآلهة، ربما ظل هذا الحرص على توقيع الأسماء محفوظاً في جيناتنا الوراثية، فنحن نخط أسماءنا على الجدران أو في أعمدة النور وكراسي المركبات وغيرها، مع فارق حضاري بطبيعة الحال، حيث كان أسلافنا يخلدون مآثرهم بحفر أسمائهم بينما نقوم نحن بتشويه محيطنا وتلويث الجدران والأعمدة بذكريات فلان وفلان، ودون أن تكون هناك أي ذكرى.

الآثار وما تمثله من ذاكرة تاريخية وهوية ثقافية تحتاج منا إلى وقفة تامل عميقة وجادة، أو لنقل إننا نحتاج إلى وقفة أمامها تشبه قول الشاعر «وقوف شحيح ضاع في الترب خاتمه».. والاستشهاد بهذا المقطع من البيت الشعري مقصود، فآثارنا ضائعة في الرمال وما أحوجنا إلى وقفة ذلك الشحيح الذي يرفض التسليم بالضياع، فنحن في الغالب نسلّم بضياع هذه الآثار، كأن الأمر لايهمنا.

وما يجري من أعمال بحث وتنقيب إنما يتم من قبل البعثات الآثارية الأجنبية ومراكز البحث الأركيولوجي والأنثوبولوجي في العواصم الغربية، ومن المؤسف القول انه لايوجد فريق آثاري يمني يقوم بعمليات التنقيب، إلاّ في حالات نادرة ومحدودة، كذلك لايوجد أي فريق عربي يقوم ببعض ما يقوم به الغربيون، وهذا من علامات الوحدة الثقافية العربية التي نص عليها ميثاق عربي كُتب قبل أكثر من ستين عاماً.

وقد كانت اليمن وآثارها في الماضي القريب، محظوظة بعزلتها عن العالم، وعلى الرغم من تلك العزلة، لم تسلم آثار وكنوز ملكة سبأ من مغامرات الاكتشاف كتلك التي قام بها وندر فيليبس ومن سبقه ومن لحقه من الباحثين والمستشرقين، الذين اكتشفوا كثيراً من الآثار والنقوش، وحملوا معهم إلى بلدانهم عدداً من تلك الآثار.. ونحن نقول نهبوها، بينما يقولون هم إنهم احتفظوا بها وحفظوها من الضياع.. هذا ما قاله لي ذات مرة، باحث فرنسي ونحن نقف أمام المسلّة الفرعونية الشهيرة المنتصبة في قلب باريس..

أتذكر هذا القول، وأتذكر كذلك مسلّة يمنية تم العثور عليها في إحدى المناطق الأثرية، وكان منقوشاً عليها القانون التجاري لدولة قتبان، كانت المسلّة موضوعة في بوابة المدينة التاريخية الواقعة على طريق قوافل اللبان الشهير، كان القانون هو بوابة الدخول إلى المدينة، هكذا تأسست حضارة اليمن في ذلك الزمان، وسط صحراء صهيد والرملتين والربع الخالي، هذه البيئة الطاردة حسب قولنا اليوم، لكنها لم تكن كذلك في ذلك الحين، لأن هذه الصحراء كانت تحكمها قوانين الدولة اليمنية القديمة التي تحمي طرق القوافل والتجارة من أعمال النهب والاختطاف والقتل، كم نبدو غرباء عن ماضينا!.

أعود لهذه المسلّة التي طمرتها رمال الصحراء لمئات السنين، وحين عثرنا عليها بواسطة إحدى البعثات الأثرية، كان الرأي ان نرفعها ونعيد نصبها أمام الآثار الباقية لتلك المدينة القديمة ولكن لم يمض عام حتى كانت النقوش الأثرية لقانون دولة قتبان قد تناثرت بسبب رصاص القناصة الذين كانوا يتبارون أيهم أقدر على الإطاحة بتلك الحروف التي تؤسس القانون وتشرّع له.

هذه الحكاية تبيّن مقدار الفجوة بين الماضي والحاضر، بين الأسلاف والأحفاد، فنحن نعبث بذلك الميراث العظيم، قاصدين أو بدون قصد، وفي الحالتين المصيبة عظيمة، وما نشهده اليوم من أعمال تهريب للآثار اليمنية وما يصحبها من تدمير وإتلاف للمواقع الأثرية والتاريخية بلغ درجة من العبث واللامبالاة، حين تستخدم المواد المتفجرة في عمليات البحث العشوائية، التي تدمر ما بقي تحت الأرض من تلك الآثار.

وكثيراً ما تبرز الدعوات للحماية وحراسة المواقع الأثرية وإصدار القوانين المجرّمة لمثل هذه الأفعال، أو لتشديد الرقابة على المنافذ الجمركية إلى آخر الإجراءات المشابهة، وهي إجراءات مفيدة بدون شك، ولعلّنا لانقدر عليها بصورة تامة، فما يتم تهريبه من آثارنا ربما يكون أكثر مما يضبط ويحفظ، وتلك هي المشكلة..

فالمواقع الأثرية واسعة الامتداد، وربما نجد تحت كل صخرة أثراً، أو في بطن كل واد بقايا مدينة مندثرة.. وهذه هي مشكلات المجتمعات التاريخية القديمة، حيث لانستطيع تحصين كل موقع أو بناء سور حول البلاد كلها.

إلاّ أن الخيار الأمثل هو تحصين العقول وتنويرها بالقيمة التاريخية لهذه الآثار التي خلّفها الأجداد، والتي تمثل هويتنا الثقافية وتملأ الفراغات في كتاب تاريخنا الحضاري، بما تحتويه من نقوش وعلامات، لايمكن أن تتحول علاقتنا بآثارنا إلى لعبة عسكر وحرامية، كما لايجوز أن يكون ورثة تلك الحضارات العظيمة لصوصاً ومهربين أو مخربين ومدمرين لتلك الآثار، هذه الفكرة هي محور أو موضوع الفيلم المصري الشهير «المومياء» للمخرج الراحل شادي عبدالسلام.

فيلم «المومياء» الذي ظهر في عام ١٩٦٩م، قام بعملية حفريات في التراث الفرعوني، وكشف عمليات التهريب والنهب التي تتعرض لها الآثار المصرية، عبقرية شادي عبدالسلام، رحمه الله، تكمن في توجيهه الخطاب إلى أولئك المصريين الذين يقومون بسرقة الآثار ويسهلون عمليات تهريبها إلى الخارج.. لقد تحولت التوابيت الفرعونية في فيلم المومياء إلى عيون حية تشاهد الصفقات التجارية وعمليات التهريب المشينة التي يقوم بها شيوخ القبائل والأفندية..

كنوز ذلك التراث العريق يسرقها ويغتصبها الشيوخ والقادة المحليون والمتنفذون في تلك المناطق التاريخية.. تقاليد قبلية مرتكزة على التجارة بالتحف الفنية وعلى نهب الذاكرة التاريخية لبلد بكامله، إن أسرار قادة تلك القبائل وقوانينهم مشوّهة ومهينة لأنها حاملة للخطيئة وللشعور بالذنب، هذا ما قاله شادي عبدالسلام في فيلم المومياء للمصريين الذين يتاجرون بتاريخهم وحضارتهم، رسالة يمكن تعميمها والإنصات إليها في بلادنا، حيث عمليات النهب والسرقة والاتجار بالآثار ناشطة وعنيفة، وما نبيعه اليوم بالمال، يصعب على الأجيال القادمة الواعية بقيمة آثارها وتراثها وحضارتها، أن تستعيده باضعاف مضاعفة من الأموال التي تُدفع اليوم، يكفي الإشارة إلى قرار الأمم المتحدة الذي صدر قبل أكثر من عشرين عاماً، والذي نص على عودة الآثار التاريخية المسلوبة في مراحل الاستعمار إلى مواطنها الأصلية.. هذا القرار لم ينفذ حتى اليوم، ولن ينفذ في الغد!.

هل يستجيب «المشترك» لنداء الواجب؟!!

■ ما يطغى حالياً على الخطاب الاعلامي لأحزاب «اللقاء المشترك» من تصريحات تلامس الدعوة التي جددها لها مؤتمرنا الشعبي العام لحوار وطني شامل، أمر يبعث على الدهشة والاستغراب.. فبدلاً من الاستجابة لتلك الدعوة، طالعتنا بعض قيادات «المشترك» بتصريحات على شاكلة: «المشترك هو أول من دعا للحوار» أو «نحن –أي قيادة المشترك– لم نتلق بعد دعوة رسمية للحوار»، أو مثل «وماذا سنجني من هذا الحوار؟!» الى آخره.

ومن يتمعن في فحوى مثل تلك التصريحات يستشف منها محاولة بعض أقطاب المشترك التملص من دعوة كهذه تصب في مصلحة الوطن والمجتمع اليمني، وتستفيد منها كافة أطراف المعادلة السياسية.. ولا يستبعد في المستقبل المنظور ان تتمخض هذه الحوارات عن هدنة سياسية مستديمة، يتبعها ابرام «صفقة سياسية» بين السلطة والمعارضة فحواها وهدفها تضافر كل الجهود من أجل تجذير اكثر عمقاً للبناء الديمقراطي التنموي، كما توقع ذلك عدد من الباحثين والمحللين السياسيين «راجع كتاب: التعددية السياسية في اليمن– لمؤلفه نشوان السُميري –ص ٣٤٢».

علي عمر الصيعري

إن الاعراف والتقاليد السياسية في انساق الممارسة الديمقراطية تقول باهمية جلوس جميع الاحزاب السياسية حول طاولة الحوار الوطني في اعقاب استحقاق ديمقراطي ذي اهمية كبيرة مثل الانتخابات الرئاسية، وتحديداً اذا شارفت مرحلة البناء الديمقراطي والتنموي على الانتقال الى مرحلة جديدة متقدمة.. كما توجب هذه الاعراف وتلك التقاليد ان تبادر احزاب المعارضة بنفسها الى الدعوة لهذا الحوار لكي تستكشف بنفسها ما يهدف اليه البرنامج الانتخابي للمرشح الفائز في الحزب الحاكم، وتناقش معه الملامح العامة للمرحلة القادمة واليات ومحددات تنفيذ ذلك البرنامج بوصفها تمثل والحزب الحاكم النخبة السياسية في الساحة.

دعونا لا نستبق النتائج، بل نقف عند تذكير احزاب المعارضة بأن المؤتمر الشعبي العام، بحكم ديمقراطيته واصالته، وعلى الرغم من أنه يتحمل المسئولية التاريخية في البناء الوطني لما اكتسبه من شرعية دستورية أهلته لذلك صناديق الانتخابات البرلمانية الأخيرة إلاّ أنه ينظر الى هدفية الدعوة للحوار الوطني الذي بادر بنفسه لاطلاقها، على أنها مسئولية تعم جميع الأحزاب ويتوجب عليهم المشاركة في البناء، كما أفصح عن ذلك المؤتمر الشعبي العام على لسان الأخ طارق الشامي رئيس دائرته الاعلامية بالقول: «نحن لا ننظر الى بناء الوطن بأنه حكر على المؤتمر الشعبي العام.. ولا ندعي الكمال او احتكار الحقيقة، وعلى الجميع أن يدلوا بدلوهم في ما يخدم الوطن ويعزز التجربة الديمقراطية».

فهل تستجيب المعارضة لنداء الواجب الوطني، وتقبل على الحوار بروح الديمقراطية المسئولة، لتتحمل مسئوليتها التاريخية؟! نأمل..

alseari-13@hotmail.com

أمام مؤتمر «الإصلاح»

عبدالفتاح الأزهري

■ تضع جماعة «التجمع اليمني للاصلاح» هذه الايام ايديها على قلوبها مع ترقب من المهتمين بالشأن السياسي، وذلك قبل انعقاد المؤتمر العام الرابع والمقرر اواخر الشهر الجاري.. لأن المؤتمر– وان عقد اصلاً في موعده– تحوم حوله تخوفات وتوجسات يبدو أنها حول قضايا لا تقبل القسمة على اثنين، اي لا تقبل التمييع، وعلى رأسها كيف سيتعامل «المؤتمرون» مع الموقف من العمل في اطار المشترك، كقضية اساسية داخل التجمع.. اضافة الى عناوين اخرى رئيسية منها مسالة «الشخصنة» داخل التجمع والتي يعتبرها البعض اشكالية وقضية حقيقية.. ثم يأتي موضوع ما انجزه «الاصلاح» منذ مؤتمره السابق حيث يرى الكثيرون ان هناك تعتيماً على قضايا ذات اهمية مثل الفشل في الانتخابات الرئاسية والمحلية اضافة الى ما فشلوا في تنفيذه من المؤتمر العام السابق في قضايا اخرى. كما يطرح البعض من الداخل ايضاً –على ذات النسق– فشل التجمع في ايجاد آلية اعلامية ناضجة تقوم بدورها كما يجب.. ذلك ما أكده عدد من قيادات التجمع.. مثال على ذلك يقول عبدالله القيسي مسئول فرع الاصلاح بمحافظة مارب: «اعلامنا لم يكن بالمستوى المطلوب فالتوعية الاعلامية لدينا مازالت نخبوية ومحدودة ومازال اعلام الاصلاح غير قادر على توجيه الرأي العام».

وتتمسك ايضاً جماعة داخل التجمع على قضية الشخصنة كموضوع خلافي حيث يتفق –مثلاً– كما ورد في عدد «الصحوة» الأخير– عسكر بن جعبل طعيمان من «مأرب» ويحيى بلال «الحديدة» على ضرورة احداث تغيير ملموس من خلال المؤتمر العام في مختلف المناصب القيادية وان يكون ذلك التغيير مرتكزاً على النظم واللوائح الداخلية للاصلاح ولا يخالفها».. وهو ما يعني وجود مخالفة في النظم واللوائح تحدد الشخصيات القيادية بعيداً عن معايير الاختيار المعروفة مثل الكفاءة والقيادة والقدرة والمبادرة والتخصص.. الخ.

مما تقدم ندرك ان «الجماعة» تنقسم الى فريقين: فئة تؤمن بالتغيير وتجاوز الاخطاء وايجاد مصداقية في العمل، بينما الفريق الآخر لا يرى ذلك بديلاً وجود هذه الاخطاء والسلبية في العمل وعدم مواكبة المراحل كما جاء على ألسنة بعضهم.

من هنا كان «الداخل» في التجمع اليمني للاصلاح يتفق اساساً على هذه الاختلافات والاختلالات دون ان يجد لها حلاً او اتفاقاً قبل المؤتمر المزعوم فكيف سيكون الحال داخل اعمال المؤتمر ومن ثم في نتائجه.

الخلاصة تقول ان هناك شكوكاً وتوجساً أيضاً بين اطراف «الجماعة» حول نجاحه بسبب قضايا خلافية اساسية وهو ما يشير حقاً الى أن اجواء «المؤتمر العام» تغلفها الغيوم السوداء التي لا تنذر بمطر.. بل تنذر بعاصفة هوجاء.

راحة الأسفار في تطور النقل الجوي

عبدالقادر الشيباني

■ لايزال النقل البري والبحري في تطور سريع، كسرعة المعلومات والأحداث التي تنقلها فضائيات عصر الكمبيوتر والانترنت.. فإذا كان اتجاه المسافر من اقصى الغرب الى اقصى الشرق بإمكانه اليوم أن يقطع المسافة وهو نائم على متن طائرة بساعات معدودات، بينما كانت كل تلك المسافة التي تصل الى آلاف الكيلومترات كان يقطعها مسافر الأمس على الرواحل البرية بعدة أشهر قاسية.. فلنأتي أولاً الى بداية النقل الجوي وتطوره على امتداد القرن المنصرم.

ففي الواقع ان الطيران العابر للمحيطات شكل في أول الأمر نقلاً جوياً مريحاً.. جاءت بعد العابرات للمحيطات الطائرات الكبيرة ذات المحركات الثلاثة.. تستطيع الطيران بدون خوف فوق أي محيط، فالأولى كانت صناعة ألمانية التي حملت الركاب من برلين الى نيويورك في ٢٤ ساعة..ان أول طائرة حديثة، هي: «٢٤٧» النوع الأول من «البوينج» وضعت للخدمة عام ١٩٣٤م.. وهي طائرة ذات محركين، كانت تستطيع نقل ١٠ ركاب وتسافر بسرعة ١٥٥ ميلاً جوياً على ارتفاع ١٨٠٠٠ قدم وفي آخر العام نفسه ١٩٣٤م، بدأت شركة دوجلاس من سانت مونيكا كاليفورنيا بصناعة طائرة dc2 ذات المحركين، والتي كانت سعتها ١٤ راكباً.

وبعد ثلاث سنوات قدمت الشركة «دي سي٣» جسم طائرة فوسلج خفيف الوزن مصنوع من الألمنيوم وكانت طائرة «دي سي ٣» أول طائرة صممت لطيران الليلي والسيطرة الهيدروليكية وهنا أصبح النقل الجوي أو الطيران الحديث ثورة في الاسفار الجوية.

وفي عام ١٩٣٨م ابتدأ دوجلاس بانتاج طائرة الأربعة محركات «دي سي ٤» صممت لتطير لمسافات اطول.. ومع تطور الطائرات النفاثة سنة ١٩٤١م، ابتدأت الطائرات الطيران بسرعة أعلى، قاطعة مسافات اطول، ومع هذا التطور الطيراني جاء عام ١٩٤٢م، وقدم لوكهيد اول طائرة نفاثة سميت «شوتنج ستار» والتي كانت تصل سرعتها الى ٦٠٠mph جوي.

وجاء استعمال المحرك التربيني والمروحة في بداية عام ١٩٥٠م وهو أول محرك تربيني اقوى باربعة محركات، روسية الصنع، مازالت تستعمل منها من قبل شركات صغيرة.. علماً أن السرعة العالية التي اصبحت ممكنة بمحركات الجت تطلبت اعادة تشكيل لطائرات الركاب بين الاشياء الاخرى، وما جاء عام ١٩٥٢م، إلاّ وقد تم الاعلان عن اول طائرة جت لخدمة الركاب والتي اتسعت يومها لـ١٣٠ راكباً وكان معدل طيرانها ٤٠٠٠ ميل بوينج ٧٠٧ فغدت اكثر طائرات الركاب شيوعاً في العالم فطائرات ٧٠٧ لا تزال مستعملة حتى اليوم للنقل «البضائع والركاب»..أما أحدث جيل جديد من الطائرات ولد في عام ١٩٧٠م عندما وضعت الـ٧٤٧ البوينج «الجمبوجيت» طولها طول بناية هي اول طائرة كان مدى طيرانها ٥,٨٠٠ ميل وسعتها ٤٧٠ راكباً.

ثم جاء بعد ذلك صنع جديد، لصناعة طيران «الايرباص».. وهنا كان لابد من مواقع مطارات العالم ان تتوسع لتصبح مستقبلة لأكبر واقوى الطائرات.

الكسب غير المشروع

د.علوي عبدالله طاهر

■ الكسب غير المشروع مصطلح حديث كثر تداوله في مجتمعنا عند الحديث عن الفساد، ويقابله في المصطلح الاسلامي: أكل أموال الناس بالباطل، وهو منهي عنه شرعاً، ومحرم تحريماً قطعياً في الشريعة الاسلامية، وقد جاء في النهي عنه وتحريمه نصوص قرآنية وأحاديث نبوية شريفة، ومن ذلك ما جاء في سورة «البقرة: ١٨٨»: «ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون»، وايضاً ما جاء في سورة «النساء: ٢٩»: «يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلاّ أن تكون تجارة عن تراض منكم».

وليس بخاف أن أكل اموال الناس بالباطل هو نوع من الكسب غير المشروع، وهو مصدر من مصادر الفساد الأخلاقي والاجتماعي والاقتصادي وربما السياسي، ويمارس في بلادنا بعدة اوجه وبطرائق متعددة، ومن ذلك ما يقوم به بعض المتنفذين في اجهزة الدولة ممن يستغلون مواقعهم، مستفيدين من سوء النظام الاداري وفوضى العمل، وخلل في اجهزة المراقبة والتفتيش، فيمدون ايديهم الى المال العام، بحجة انه مال الدولة، حتى يكتشفوا انهم اساءوا التقدير، ولم يفكروا في العواقب.

ويندرج ضمن هؤلاء اولئكم الذين يختلسون الاموال في غفلة من اصحابها، او لضعفهم، فيهربون بها معتمدين على قواهم الجسمية، او وسائل مواصلاتهم السريعة، او مهارتهم في التمويه والتخفي، فهم ينهبون اموال الناس بالغصب، معتمدين على قوة نفوذهم او قوة مواقعهم او قوة نفوذهم، متناسين ان الله يمهلهم ولكنه لن يهملهم، إذ لابد ان يقعوا ذات يوم بقبضة العدالة فيلقون جزاءهم، لأن كسبهم غير مشروع.

ومن الكسب غير المشروع ما يقوم به بعض الناس من الذين ينهبون اراضي الدولة، ويقتطعون لأنفسهم مساحات شاسعة دون مراعاة لقانون او دين او عرف او شريعة، فهم يعتمدون على سلطتهم او قوة نفوذهم، غير مدركين خطورة افعالهم او سوء عواقب تصرفاتهم، لأنهم لم يروا عقاباً لمن سبقهم ممن فعل الشيء ذاته، ولم يلاحظوا عواقب سيئة لمن بسطوا على أراضي الدولة وباعوها، ولكنهم لاحظوا مباركة المجتمع لهؤلاء، والنظر اليهم باعتبارهم شطاراً عرفوا كيف يستغلون مواقعهم.

وليس ببعيد عن هؤلاء اولئكم الذين ينهبون اموال الناس بالباطل عن طريق الخيانة، كالموظف الذي يأخذ اموال الدولة التي اوكلت اليه مهمة تدبيرها، وكامين المخازن الذي أؤتمن على ودائع فانقصها، وكالأجير الذي يأخذ خفية من مال مؤجره الذي ائتمنه عليه، وكموزع البضائع الذي قصّر في تسديد قيمة البضاعة التي باعها، وكالتاجر الذي تحايل على الموزع ولم يسدد له قيمة البضاعة التي اشتراها، او ظل يماطل للتهرب من تسديد القيمة في وقتها، واخطر هؤلاء جميعاً ذلكم الذي استدان بضائع لتصريفها في متجره، ثم يختفي فجأة من غير ان يدفع للدائنين قيمة بضائعهم، ومثله في الخطورة ذلك الأجير الذي استأجره مؤجره ليساعده في اعماله التجارية، فيتعرف على الزبائن، ويستدين منهم بضمان المحل التجاري، فإذا به يختفي ولا يعرف له أثر.. وتكمن خطورة هؤلاء جميعاً في كونهم خونة، لا ضمائر لهم، ولا دين يردعهم لضعف ايمانهم بالله.. والرسول الكريم «صلى الله عليه وسلم» يقول: «لا ايمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له».

فالايمان مقترن بالأمانة والرسول «صلى الله عليه وسلم» يقول: «المؤمن من أمنه الناس على اموالهم وانفسهم واعراضهم».

وهناك نوع آخر من الكسب غير المشروع وهو الذي يأتي عن طريق الدعاوى الكاذبة باستخدام وثائق مزورة وحلف اليمين المغلظة للحصول على أموال او اراض لا تخصهم متناسين قول النبي «صلى الله عليه وسلم»: «من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه، فقد أوجب الله له النار، وحرم عليه الجنة، فقال رجل: وان كان شيئاً يسيراً يا رسول الله.. قال: وان كان قضيباً من أراك» أي عود مسواك.

وليس ببعيد عن هؤلاء جميعاً ذلك الموظف العام الذي أسند إليه المجتمع مهمة تسهيل امورهم فيعقدها، ليأخذ من الناس الرشوة، والتي هي في نظر المجتمع نوع من السحت الذي لا يجوز التعاطي معه شرعاً، ويندرج في هذا الاطار ذلك القاضي الذي يتخذ السحت وسيلة للكسب غير المشروع، فيتلاعب في القضايا المعروضة عليه، والرابح من يدفع أكثر، متناسياً أن الرسول «صلى الله عليه وسلم» قال: «كل لحم نبت من السحت فالنار أولى به، قالوا: وما السحت يا رسول الله؟ قال: الرشوة في الحكم».. وهو ما يؤكد أن رشوة الحاكم أكثر انواع الرشوة خطراً.

ومن اساليب الكسب غير المشروع ما يقوم به بعض الناس في أسواق بيع السمك، حين يرفعون أسعارها في عملية المزاد لا ليشتروها وانما ليغروا غيرهم بشرائها بسعر مرتفع، وهذا ما يسمى بالنجش الذي نهى عنه الاسلام.

واخطر اساليب الكسب غير المشروع ما يقوم به بعض الناس بدعوى التعاون وحب الخير المنطوي على المحبة والمروءة فيجمعون من الناس التبرعات لغرض انجاز مشروعات خيرية، أو مساعدة الفقراء والبائسين، بينما هم في الواقع يمارسون نوعاً من الابتزاز، وليس بخاف ان هؤلاء يشكلون خطراً حقيقياً على المجتمع، لأنهم يفقدون الناس الثقة ببعضهم، فيحجمون عن المشاركة في المشاريع التعاونية، ودعم الأعمال الخيرية.

ويندرج ضمن هؤلاء في الخطورة اولئكم الذين يستخدمون الاطفال في عملية التسول، فيعمدون الى احداث اعاقة في الطفل أو تخديره لاستدرار عطف الناس.

ان هذه الاساليب وغيرها يستخدمها بعض الناس في المجتمع –للأسف– كوسائل للكسب غير المشروع، فيأكلون اموال الناس بالباطل، وهو ما يتنافى مع ديننا الحنيف وشريعتنا الغراء.. فهل هناك من اجراءات لايقاف ذلك؟